A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/255
2 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٩٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
التجارة والتنمية

تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٩ من قرارها ٤٩/١٠٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقريرا عن تنفيذ القرار، وإقرارا بالتكامل بين متابعة مؤتمر بربادوس المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤ والبرامج الجارية الخاصة بالبلدان الجزرية النامية، طلبت الجمعية العامة أيضا الى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتقديم تقارير متكاملة عن قضايا البلدان الجزرية النامية والنظر فيها على نحو مترابط.

٢ - وعملا بهذا الطلب، يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى الجمعية العامة تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر المرفق).

* A/51/150.

مرفق

تدابير محددة لصالح البلدان الجزرية النامية

تقرير من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

المحتويات (تابع)

		المحتويات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١ - ٢	٥
ثانيا	- توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية المتصلة بالسياسة العامة	٣ - ٣١	٦
	ألف - النهج الجديد للنظر الى الخصائص التي تنفرد بها الجزر	٣ - ٤	٦
	باء - استراتيجية التنمية المستدامة	٥ - ٦	٦
	جيم - تخفيف حدة العوائق المتأصلة في البلدان الجزرية النامية	٧ - ١٩	٧
	دال - تحرير التجارة، والعولمة والتنمية المستدامة	٢٠	٩
	هاء - زيادة الاستفادة من الفرص التجارية الحالية	٢١	٩
	واو - اغتنام الفرص التجارية الجديدة	٢٢ - ٢٤	٩
	زاي - تعزيز البيئة المؤاتية للزيادة من التخصص	٢٥	١٠
	حاء - تطوير المعلومات القطاعية	٢٦	١٠
	طاء - تدابير الدعم الإقليمية والدولية	٢٧ - ٢٩	١١
	ياء - دور الأونكتاد	٣٠ - ٣١	١١
ثالثا	- المعلومات الواردة من البلدان	٣٢ - ٤٢	١٢
	ألف - ألمانيا	٣٢ - ٣٣	١٢
	باء - اليابان	٣٤ - ٣٥	١٢
	جيم - مدغشقر	٣٦	١٣
	دال - مالطة	٣٧	١٣

المحتويـات (تابع)

	المحتويات	الصفحة
هـاء - الفلبين	٣٨	١٣
واو - السويد	٣٩	١٤
زاي - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٠	١٤
حـاء - فنزويلا	٤١ - ٤٢	١٤
رابعا - المعلومات الواردة من المنظمات الدولية	٤٣ - ٧٨	١٥
ألف - هيئات وبرامج الأمم المتحدة	٤٣ - ٦٢	١٥
١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	٤٣ - ٤٤	١٥
٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٤٥	١٦
٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٤٦ - ٤٧	١٦
٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٤٨ - ٥٨	١٧
٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٩ - ٦٢	٢٠
باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها	٦٣ - ٧٨	٢١
١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٦٣ - ٦٤	٢١
٢ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٦٥ - ٦٦	٢١
٣ - منظمة الطيران المدني الدولي	٦٧	٢٢
٤ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٦٨	٢٢
٥ - منظمة العمل الدولية	٦٩	٢٣
٦ - المنظمة البحرية الدولية	٧٠ - ٧١	٢٣
٧ - صندوق النقد الدولي	٧٢ - ٧٣	٢٤
٨ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	٧٤	٢٥
٩ - الاتحاد البريدي العالمي	٧٥	٢٥

المحتويات (تابع)

	المحتويات	الصفحة
١٠- المنظمة العالمية للسياحة	٧٦	٢٦
١١- منظمة التجارة العالمية	٧٧ - ٧٨	٢٦
خامسا - المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية	٧٩ - ٨١	٢٧
ألف - أمانة الكمنولث	٧٩	٢٧
باء - مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المصدرة للسكر	٨٠	٢٧
جيم - البنك الإسلامي للتنمية	٨١	٢٧

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة، في الفقرة ٣ من قرارها ٤٩/١٠٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن وضع استراتيجية إنمائية للبلدان الجزرية النامية (A/49/227 و Add.1 و 2). وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٥ من القرار نفسه، من المجتمع الدولي أن يفي بجميع الالتزامات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر بربادوس المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام ١٩٩٤ وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لمتابعة برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[1] بفعالية، وكررت، فيما يتعلق بقضايا التجارة والتنمية بالنسبة للبلدان الجزرية النامية، ما ناشدت به المجتمع الدولي في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٤٧/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي الفقرة ٦، نوهت الجمعية العامة بالدور القيم للأونكتاد في دعم البلدان الجزرية النامية، على النحو المشار إليه في القرار ٤٧/١٨٦، ورحبت بما نص عليه في قرارها ٤٩/١٢٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ من أجل تعزيز قدرة الأونكتاد على الاضطلاع، وفقا لولايته، بالبحث والتحليل اللازمين لاستكمال أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة.

٢ - وكما أشير إليه في مذكرة الأمين العام المحال بها التقرير الحالي، فقد طُلب من الأمين العام، في القرار ٤٩/١٠٠، أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الحادية والخمسين، تقريرا عن تنفيذ القرار. وفي الفقرة ٧ من القرار، دعيت لجنة التنمية المستدامة الى أن تقوم، خلال دورتها لعام ١٩٩٦، بعقد اجتماع لفريق رفيع المستوى لمناقشة التحديات التي تواجه البلدان الجزرية النامية، ولا سيما في مجال التجارة الخارجية. ودعي الأونكتاد أن ينظم اجتماع ذلك الفريق بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. واجتمع الفريق في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٢ و ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٦. وترد في الجزء الثاني من التقرير الحالي توصيات الفريق المتصلة بالسياسة العامة. وبالإضافة الى ذلك، فوفقا للفقرة ٥ من القرار ٤٩/١٠٠، وجه الأمين العام للأونكتاد مذكرة شفوية الى جميع حكومات الدول الأعضاء في الأونكتاد، فضلا عن رسالة الى منظمات دولية ومنظمات حكومية دولية، يطلب منها تقديم معلومات اليه بشأن الإجراءات التي اتخذتها والسياسات العامة التي اعتمدتها لصالح البلدان الجزرية النامية. وترد هذه المعلومات، بالإضافة إلى استعراض موجز للأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد نفسه بشأن الاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية النامية، في الجزء الثالث من هذا التقرير.

ثانيا - توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية المتصلة بالسياسة العامة

ألف - النهج الجديد للنظر إلى الخصائص التي تنفرد بها الجزر

٣ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الدلائل التي تشير الى أن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الجزرية النامية تتسم بتنوع واسع النطاق ما فتئ يتزايد. ونتيجة لذلك، أصبحت ما تنفرد به العلاقة بين الجزر من عوائق تتصل بصغر حجمها وبعدها، من ناحية، ومن ناحية أخرى بأداء البلدان الجزرية النامية الاقتصادي علاقة ليست مباشرة كما كانت عليه في الماضي. فبعض اقتصادات الجزر الصغيرة التي كانت تعتبر عاثرة بشكل حاد برهنت بالفعل على نمو هام على مر الزمن وهي تُصنَّف الآن من بين البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما يواجه بعض هذه الجزر الأكبر حجما والأقرب موقعا تحديات خطيرة في سياق تحرير التجارة والعولمة. وباختصار، فقد تطورت طبيعة المسائل الاقتصادية في البلدان الجزرية النامية، وإن كانت مساوئ "الطابع الجزري" لا تزال حقيقية في كثير منها. وينطوي تطور المسائل هذا على تقدم في الحلول المتصلة بالسياسة العامة.

٤ - وفي العمل التحليلي مستقبلا، ينبغي أن يكون تصنيف البلدان الجزرية النامية في فئات حسب نوع الاختصاص، أو الأداء أو شدة التعرض للأضرار أمرا منتظما. وذلك ضروري إذا أريد تعزيز الوعي بالعلاقة بين أدائها الاقتصادي والعوامل التي يقوم عليها. وقد يسهل النظر في تقسيم تلك البلدان إلى مجموعات فرعية متجانسة تحليلها تحليلا فعالا شاملا لعدة بلدان. ولا تزال هناك خصائص ومشاكل مشتركة بين البلدان الجزرية النامية، ولكن هذه الخصائص والمشاكل كفيلة بأن تعالج على نحو أجدى داخل المجموعات الفرعية ومن خلال المقارنات بين المجموعات الفرعية. وبدراسة البلدان الجزرية النامية حسب هذه الخطوط، يمكن استخلاص دروس من حالات نجاح أو إخفاق بعض هذه البلدان بغية مساعدة البلدان الجزرية النامية الأخرى على تحقيق التقدم صوب التنمية الاقتصادية المستدامة.

باء - استراتيجية التنمية المستدامة

٥ - يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان الجزرية النامية في اعتماد استراتيجية إنمائية شاملة ترمي إلى الحد من ضعف اقتصاداتها وتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتعين أن تكون هذه الاستراتيجية ذات توجُّه خارجي، ذلك أن التجارة في السلع والخدمات، والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال والهجرات الدولية سوف تظل تلعب دورا هاما في أنماط التنمية لهذه البلدان. غير أنه ينبغي تشجيع بعض البلدان على تخفيف اعتمادها الشديد على الواردات وذلك عن طريق السعي إلى إنشاء هياكل إنتاجية أكثر تكاملا تستند إلى الموارد المحلية المتاحة في بعض المجالات مثل الأغذية ومصائد الأسماك التقليدية بغية إقامة "شبكة أمان" تغذوية والمحافظة عليها.

٦ - وينبغي أن تشمل الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الجزرية النامية سياسات للاقتصاد الكلي تراعي الاحتياجات طويلة الأجل للتنمية المستدامة في مختلف قطاعات الاقتصاد. ويجب أن تشمل هذه الاستراتيجيات تطوير وتعزيز القدرة على تقييم الآثار البيئية للسياسات التجارية، من أجل كفالة التنسيق بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، بما في ذلك التعاون بين المسؤولين البيئيين والتجاريين في مجال وضع السياسات، ومن أجل تشجيع الشفافية إزاء الجمهور في هذه العمليات. وينبغي أن تتضمن الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان الجزرية النامية الانتفاع، بقدر الإمكان، بالترتيبات الإقليمية ذات الصلة. وينبغي تعزيز دور القطاع الخاص في وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها.

جيم - تخفيف حدة العوائق المتأصلة في البلدان الجزرية النامية

٧ - في إطار اقتصاد عالمي تتزايد فيه المنافسة، تعتبر البلدان الجزرية النامية في مركز بالغ السوء بسبب أوجه الضعف المتأصلة في اقتصاداتها، والناتجة عن مجموعة العوامل الضارة التي نوقشت أعلاه. فعليها، بدعم من المجتمع الدولي، أن تعطي أولوية عالية للمجالات التالية المتصلة بالسياسة العامة.

التنمية البشرية والمؤسسية

٨ - ينبغي تعزيز تنمية الموارد البشرية والهياكل المؤسسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوضع مبادرات ترمي الى عودة المهاجرين ذوي المهارات. وهناك حاجة إلى برامج خاصة في مجال "تسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة" تشدد بصفة خاصة على التغيرات في المواقف والقيم وعلى إنشاء ثقافات خاصة بالجزر استجابة للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة.

٩ - وبالنظر إلى حاجة البلدان الجزرية النامية المتزايدة إلى إجراء مفاوضات ماهرة في المنتديات الدولية ومع المستثمرين الأجانب، ينبغي تنظيم برامج تدريبية خاصة، بدعم من المجتمع الدولي، بغية تطوير قدرة واضعي السياسات في الجزر على التفاوض.

١٠ - ويجب مواصلة بذل الجهود بغية تشجيع مباشرة الأعمال الحرة المحلية بصورة نشطة. ويتعين أن تتوفر للمهاجرين العائدين الذين يتمتعون بمهارات مباشرة الأعمال الحرة ولديهم رؤوس الأموال بيئة ملائمة لتقديم إسهام في هذا المجال.

١١ - وينبغي أن تحظى التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي - السياسي، والحكم الجيد، والى كفالة وجود سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي والمحلي بتشجيع قوي.

عمليات نقل التكنولوجيا

١٢ - يتعين على البلدان الجزرية النامية أن تحدد التكنولوجيا المناسبة بغية تشجيع تنويع الإنتاج والتجارة على نحو ملائم للبيئة، وتسهيل التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتنافس على الصعيد الدولي.

الموارد الطبيعية

١٣ - يتعين على البلدان الجزرية النامية أن تسعى إلى الاستغلال الكامل، في حدود الاستدامة، لإمكاناتها الزراعية ومواردها البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال تعزيز المهارات ذات الصلة وإجراء الدراسات المتخصصة عن حفظ هذه الموارد وإدارتها ومراقبتها. وينبغي تشجيع هياكل التسويق المناسبة ومرافق الائتمان اللامركزية والمعقولة التكلفة.

الخدمات

١٤ - تبين أن قطاعات الخدمات، ولا سيما السياحة والخدمات المالية اللاإقليمية، تمثل عوامل هامة في مجال التنمية في العديد من البلدان الجزرية النامية. وعند تطوير السياحة، يتعين أن تبذل الجهود بغية تشجيع العلاقات ذات الاتجاهين في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وينبغي تعزيز الإدارة السليمة للأصول البيئية، التي هي أساسية لاستدامة السياحة. ويتعين مراعاة الاعتبارات البيئية عند تطوير أصناف جديدة من السياحة مثل السياحة البيئية والسياحة الثقافية اللتين تقومان على الأصول البيئية أو ترتبطان بها، وتستلزمان حماية البيئة.

النقل والاتصالات

١٥ - ينبغي تشجيع اتباع نهج مبتكرة إزاء تنمية النقل والاتصالات من أجل تيسير الحصول على هذه الخدمات بتكاليف منخفضة، وبصورة خاصة بالنسبة الى البلدان الجزرية النامية الصغيرة والبعيدة وبلدان الأرخبيلات. ويتعين أن تحظى المشاريع الرامية الى تحسين الصلات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين والخدمات الفرعية فيما بين الجزر باهتمام خاص من جانب المانحين لأن كثيرا منها لا تستوفي المعايير التجارية العادية. وستدعو الحاجة الى المساعدة الدولية من أجل تحسين إمكانية وصول هذه البلدان الى مرافق المعلومات التجارية العالمية وفرص التجارة الجديدة عن طريق مرافق الاتصال الشبكي من بعد مثل الانترنيت، وبخاصة عن طريق شبكة الأونكتاد لمراكز التجارة العالمية.

الأخطار العالمية

١٦ - ينبغي وضع أنظمة وطنية لمكافحة الاستخدامات غير المشروعة للوسائل المالية الخارجية، ويجب تعزيز تدابير منع الاتجار بالمخدرات من خلال الترتيبات التعاونية الإقليمية والدولية.

١٧ - ويتعين تعزيز قدرات التأهب للكوارث والانذار، وإدماج تدابير تخفيف حدة آثار الكوارث في عملية التخطيط الإنمائي الطويلة الأجل.

١٨ - ويتعين أن تكون تدابير تخفيف آثار الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر جزءا مركزيا من التخطيط الإنمائي.

فعالية نظم الواردات

١٩ - تحتاج البلدان الجزرية النامية الصغيرة والنائية، بالنظر الى اعتمادها الشديد على الواردات، الى الدعم بغية تحديد سبل تخفيض تكاليف الواردات. وقد يشمل هذا أمورا شتى منها تحسين الوصول الى مصادر الإمدادات التنافسية، وتبسيط إجراءات الاستيراد وإنشاء قواعد بيانات بشأن الأسعار العالمية ونوعية المنتجات المستوردة. ويتعين على هذه البلدان أيضا أن تمنع استيراد بعض المنتجات التي تشكل خطرا على بيئتها الهشة.

دال - تحرير التجارة، والعولمة والتنمية المستدامة

٢٠ - تتوقف التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان الجزرية النامية الى حد بعيد على التخصص في القطاعات التي لا تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا فحسب، وإنما أيضا غير محدثة للتلوث (محايدة/ملائمة بيئيا) أو قائمة على أصول بيئية (السياحة البيئية، على سبيل المثال). وتكتسي مسألة التخصص أهمية خاصة في السعي الى التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتعين زيادة تحليل آثار تحرير التجارة والعولمة على التخصص بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التجارية الجديدة.

هاء - زيادة الاستفادة من الفرص التجارية الحالية

٢١ - يتعين تعزيز قدرة البلدان الجزرية النامية على استغلال أفضلياتها التجارية القائمة على نحو أفضل. وبالرغم من تناقص الهوامش التفضيلية، ينتظر أن تواصل الخطط في إطار نظام الأفضليات المعمم تأدية دور هام في تيسير مشاركة البلدان الجزرية النامية في التجارة الدولية. وينبغي أن تحدد معايير قواعد المنشأ بقدر أكبر من المرونة. ويتعين تشجيع البلدان المانحة للأفضليات على قبول حصص أعلى نسبيا من إسهامات البلدان الثالثة في تجهيز السلع المعدة للتصدير ويجب أن توفر إدارة بسيطة للشروط المتصلة بالوثائق والشحن. وينبغي أن تشمل التدابير الأخرى الرامية الى تعزيز فعالية خطط نظام الأفضليات المعمم توسيع نطاق المنتجات التي تغطيها بحيث يتضمن المزيد من السلع التي يكتسي تصديرها أهمية بالنسبة الى البلدان الجزرية النامية (على سبيل المثال منتجات المناطق المدارية، والجلود، والمنسوجات والألبسة) وتوحيد قواعد المنشأ في إطار نظام الأفضليات المعمم فيما بين البلدان المانحة للأفضليات.

واو - اغتنام الفرص التجارية الجديدة

٢٢ - على البلدان الجزرية النامية أن تحلل أنماط تخصصها، وتحدد الفرص التجارية الجديدة في مجال السلع والخدمات، وأن تضع سياسات وطنية للتنويع التجاري. ويمكن أن تتضمن الإجراءات في هذا الصدد دراسات وطنية تفصيلية، للبلدان الساعية الى تحسين تخصصها في مجالات تخصصها الحالي (عوامل الإنتاج، الهياكل الى غير ذلك)، وإمكانيات إعادة توجيه تخصصها، والفرص التجارية الجديدة في مجالي

السلع والخدمات (بما في ذلك الأسواق "المتخصصة") في بيئة الاتجار الإقليمي والدولي. وينبغي وضع سياسات وطنية تكفل نجاح التنويع في هذه البلدان.

٢٣ - وتنمية قدرة البلدان الجزرية النامية على تحديد فرصها التجارية الجديدة أمر أساسي لهذه البلدان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التحليل المنظم، على الصعيد الوطني، للآثار المترتبة على التغير الذي يحدث في وصول الصادرات الجزرية الى الأسواق، مع مراعاة النمط التجاري القائم وإمكانيات التنويع. وينبغي، في هذا الصدد، السعي بنشاط الى تطوير القدرات في مجال المعلومات التجارية عن طريق مرافق الاتصالات العالمية. وعموما، سيتطلب الأمر تكريس المزيد من المساعدة التقنية لتحديد الفرص التجارية الجديدة وتعميم الاستنتاجات.

٢٤ - ومن المسائل الضرورية أيضا الوعي بالحقوق والواجبات الجديدة الناجمة عن جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان الجزرية النامية التي انضمت أو ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية. وينطوي ذلك على استمرار تقديم المساعدة التقنية لتيسير تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وتمكين تلك البلدان من تنفيذ التغييرات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسياسات التعريفية والتدابير غير التعريفية والمسائل الجديدة (لا سيما تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة).

زاي - تعزيز البيئة المؤاتية للزيادة من التخصص

٢٥ - إن تعزيز تخصص البلدان الجزرية النامية أو "إعادة توجيه تخصصها" عند الاقتضاء يتطلب تهيئة بيئة "تمكينية" للاستثمار والتنويع وتوسيع التجارة. ومن المدخلات المفيدة لتحقيق ذلك الغرض إعداد ورقة سياسة عامة على الصعيد العالمي عن مجالات الإجراءات التي ينبغي أخذها في الاعتبار لتعزيز تخصص بلد ما (الاستثمار، التكنولوجيا، التجارة، تنمية الموارد البشرية). ويمكن عندئذ تقديم توصيات تفصيلية تتعلق بالسياسة العامة إلى مختلف البلدان الجزرية النامية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا وخدمات الدعم المحلية؛ وبشأن التجارة، بما في ذلك تكييف سياسات التجارة الوطنية بما يتوافق مع الإطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف. وينبغي أيضا تنمية الموارد البشرية المخصصة لاجتذاب الاستثمار، وتطوير التكنولوجيا، وتوسيع التجارة، فيما يتصل بزيادة التخصص.

حاء - تطوير المعلومات القطاعية

٢٦ - ينبغي اتخاذ إجراءات لتعميق الوعي بالفرص المتاحة لتحسين التخصص في السلع والخدمات، التي تعتبرها البلدان الجزرية النامية ذات أهمية خاصة. وقد يتطلب ذلك وضع قاعدة بيانات عن التخصص القطاعي في تلك البلدان؛ ووضع قائمة بالأنشطة القطاعية والفرص التجارية المتصلة بها والتي قد تكون لها فائدة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية الساعية إلى تحسين تخصصها؛ والقيام ببعض الدراسات الخاصة

المتعمقة لقطاعات مختارة في مجالي السلع والخدمات مع التركيز بشكل خاص على شروط النجاح والمنافع المرتقبة.

طاء - تدابير الدعم الإقليمية والدولية

٢٧ - إن مجتمع المانحين مدعو إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة إلى البلدان الجزرية النامية لدعم جهودها المحلية في المجالات الحرجة التي سبقت مناقشتها أعلاه. ونظرا للقيود الحادة فيما يتعلق بالموارد، وعدم استقرار حصائل الصادرات لمعظم البلدان الجزرية النامية، ينبغي للمساعدة الدولية أن تتواصل بشروط تسهيلية جدا وفي إطار زمني طويل. وينبغي أن تكون أحكام وشروط هذه المساعدة، بما في ذلك إجراءات تقديم المعونة، مرنة ومبسطة.

٢٨ - ونظرا للقيد الذي يمثله صغر حجم العديد من البلدان الجزرية النامية، ينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي التي توفر إطارا عمليا لتحقيق وفورات الحجم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باستغلال الموارد، وحماية الخطوط الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة ومراقبتها، والحماية البيئية، والوصول الى الأسواق، وتنمية الموارد البشرية وتبادلها، وتوسيع خدمات المواصلات الفرعية فيما بين الجزر، وتنمية السياحة، وتبادل المعلومات بشأن النجاح والفشل في مختلف مجالات التنمية.

٢٩ - وينبغي للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية بالمسائل المتصلة بالتجارة أن تكون مستعدة لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز كفاءة القطاعات الخارجية للبلدان الجزرية النامية، بما في ذلك قدرتها على التفاوض في المحافل الدولية ومع الشركاء الأجانب مثل المستثمرين من القطاع الخاص. وقد قام تحالف الدول الجزرية الصغيرة بدور هام في عملية التفاوض أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وعلى البلدان الجزرية النامية أن تسعى الى تنظيم أنفسها بصورة مماثلة في مجالات أخرى من مجالات المفاوضات الدولية.

ياء - دور الأونكتاد

٣٠ - ينبغي للأونكتاد أن يكون مستعدا، في مجال اختصاصه وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية، لإتاحة قدراته على التعاون التقني للبلدان الجزرية النامية، فيما يتعلق بسياسات التنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي وضع إطار للتعاون التقني لصالح البلدان الجزرية النامية، وفقا لهذه الخطوط، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل، في جملة أمور، تعزيز قدرتها على التنافس الدولي وتخصصها في مجالي السلع والخدمات وعلى الأونكتاد أن يقوم بدراسات لاستراتيجيات التخصص على الصعيد الوطني لمساعدة تلك البلدان في استغلال الفرص التجارية الجديدة وتحسين تخصصها.

وينبغي أن تتضمن مجالات المساعدة في وضع السياسات الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية الموارد البشرية.

٣١ - ويوصى بأن يقوم الأونكتاد بحلول منتصف عام ١٩٩٧ بعقد اجتماع ثان للبلدان الجزرية النامية والبلدان المانحة، مماثل للاجتماع الذي عقد في عام ١٩٩٠ عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وذلك لتقييم أمور منها التقدم المحرز في تنفيذ توصيات هذا الفريق، واستعراض الأنشطة المضطلع بها أو المقررة في إطار مشروع التعاون التقني المذكور أعلاه.

ثالثا - المعلومات الواردة من البلدان

ألف - ألمانيا

٣٢ - مولت ألمانيا مشاريع ثنائية في عدد من البلدان الجزرية النامية. ففي افريقيا، يجري الآن تنفيذ ثلاثة مشاريع يبلغ مجموع قيمتها ١٢,١٥ مليون مارك ألماني. والبلدان المستفيدة هي سان تومي وبرينسيبي وسيشيل وموريشيوس. وفي منطقة المحيط الهادئ، تم تمويل مشروعين تبلغ قيمتهما الإجمالية ٤,٥ مليون مارك ألماني، وذلك في بابوا غينيا الجديدة في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت عدة دول في المنطقة من التعاون التقني عن طريق أموال منحت للإجراءات التي تتخذها المنظمات غير الحكومية. وفي منطقة البحر الكاريبي، قدمت ألمانيا التعاون التقني إلى جامايكا في مختلف المجالات. ويجرى أيضا تشجيع مشاريع التعاون التقني بالتعاون مع منظمات إقليمية مثل منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية (في مجالي حفظ البيئة والتدريب المهني) ومركز الأوبئة الكاريبي (في مجال الصحة).

٣٣ - وبالإضافة الى المساعدة المذكورة أعلاه، وقعت ألمانيا على معاهدات ثنائية من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وحمايتها، وذلك مع بابوا غينيا الجديدة، وبربادوس، وجامايكا، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسنغافورة، وكوبا (بالأحرف الأولى) ومالطة، وموريشيوس. ولم تدخل المعاهدات المبرمة مع بربادوس وجامايكا وكوبا حيز النفاذ بعد.

باء - اليابان

٣٤ - تقدم اليابان، في منطقة المحيط الهادئ، مساهمة على أساس سنوي تبلغ ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل برنامجها لتنمية الصناعات الصغيرة الحجم وبرنامج تنمية الطاقة، اللذين تقوم أمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ بتنفيذهما. وتقدم اليابان، منذ عام ١٩٩٤، ٠٠٠ ٢٥٠ دولار سنويا من أجل تمويل وتنظيم حلقة دراسية سنوية ترمي إلى تشجيع تصدير السلع من البلدان الجزرية النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يفتتح في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ مركز

جزر جنوب المحيط الهادئ في طوكيو بغية تعزيز التجارة والاستثمار والسياحة بين اليابان والبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ.

٣٥ - وفي اجتماع التشاور الثالث بين اليابان وبلدان الجماعة الكاريبية المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اتفق على أن تواصل اليابان وبلدان منطقة البحر الكاريبي مناقشة المساعدة اليابانية في المشاريع الممكن الاضطلاع بها في مجالات مثل الوقاية من الكوارث المرتبطة بالأعاصير، وإدارة الموارد السياحية، وتمويل التنمية الشعبية، وإنشاء صندوق تعاوني للمشاريع الطبية. ومن أجل المساعدة في صياغة مقترحات المشاريع، اقترحت اليابان إرسال خبراء إلى أمانة الجماعة الكاريبية ومتابعة العملية من الجانبين.

جيم - مدغشقر

٣٦ - إن مدغشقر بعيدة نسبيا عن الأسواق الدولية الرئيسية. وتمثل هذه الحالة، بالإضافة إلى اتصالاتها الجوية والبحرية الضعيفة، عوامل تؤدي إلى عدم قدرة صادراتها على المنافسة. فعدم وجود روابط بحرية مباشرة إلى الأسواق ذات الصلة، يضطرها إلى اللجوء إلى نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، الأمر الذي يزيد مخاطر عمليات التصدير. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تصدير السلع المنخفضة القيمة والقابلة للتلف، مثل الفواكه والخضروات، بسبب تكلفة النقل الجوي الباهظة. ولذلك وضعت حكومة مدغشقر مشروعا لإنشاء مرافق ملائمة للتخزين البارد في الموانئ والمطارات، من أجل تسهيل تصدير السلع القابلة للتلف وغيرها من السلع التي تحتاج إلى تخزين بارد. ومن المتوقع أن يقوم مانحون دوليون بتمويل هذا المشروع جزئيا. وارتفاع تكلفة الاتصالات والإمكانية المحدودة للوصول الى المعلومات في الأسواق الدولية من العوامل الأخرى التي تؤثر على قدرة صادرات مدغشقر على المنافسة.

دال - مالطة

٣٧ - تتعاون حكومة مالطة على أساس مستمر مع معهد الجزر والدول الصغيرة التابع لجامعة مالطة في أنشطة البحث والتدريب المرتبطة بالبلدان الجزرية النامية. وكان من ضمن مواضيع البحث الهامة تحليل العوائق المتأصلة للبلدان الجزرية النامية الناجمة عن عوامل مثل صغر حجمها، وتكاليف النقل المرتفعة، وتعرضها للكوارث الطبيعية، الأمر الذي يجعل اقتصادات هذه البلدان ضعيفة جدا، حتى تلك التي يبدو أنها في وضع اقتصادي أفضل.

هاء - الفلبين

٣٨ - قامت حكومة الفلبين، في عام ١٩٩٥، برعاية حلقة عمل إقليمية عن دور المرأة في تنمية مصائد الأسماك، شاركت فيها البلدان الجزرية النامية التالية: اندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر سليمان والفلبين وفيجي وكريباتي وملديف. ووضعت حلقة العمل قرار إيويلو بشأن دور المرأة في تنمية مصادر

الأسماك في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ واعتمدته، وقام المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥ بتأييد هذا القرار. وقامت حكومة الفلبين، كمتابعة لحلقة العمل، برعاية حلقة العمل المعنية بقاعدة البيانات الإقليمية بشأن المرأة في تنمية مصائد الأسماك، في عام ١٩٩٦، الرامية الى توثيق وتعزيز مشاركة المرأة في تنمية مصائد الأسماك، وإلى تعجيل وتشجيع إنشاء قاعدة بيانات، فضلا عن إنشاء الشبكات وتبادل المعلومات بين بلدان آسيا/المحيط الهادئ وبلدان جنوب المحيط الهادئ. وشاركت بابوا غينيا الجديدة وسري لانكا والفلبين في حلقة العمل.

واو - السويد

٣٩ - ساهمت السويد، كعضو في صندوق التنمية الآسيوي، في تقديم القروض بشروط تساهلية جدا الى توفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وساموا الغربية وفانواتو وكريباتي وملديف وولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتتلقى بلدان جزرية أخرى (بابوا غينيا الجديدة، وفيجي، وناورو) أيضا مساعدة إنمائية تساهلية ممولة من المساهمات المقدمة من المانحين الى الصندوق الآسيوي. وينظر الى المساعدة المقدمة عن طريق قنوات متعددة الأطراف على أن لها تأثيرا أكبر على الاقتصادات الصغيرة الحجم، نظرا الى كونها وسيلة أكثر فعالية من حيث التكلفة للوصول الى البلدان الجزرية النامية النائية، ولا سيما تلك التي لا يوجد للسويد تمثيل رسمي فيها. وبسبب ذلك، تبذل السويد جهودا لزيادة مشاركتها في مصرف التنمية الكاريبي.

زاي - المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٤٠ - بلغت المعونة الثنائية التي قدمتها المملكة المتحدة، في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، إلى البلدان الجزرية النامية حوالي ٢٩٥ مليون جنيه استرليني، وكان أعلى معدل لها هو مبلغ ١١٨ ٩١ مليون جنيه استرليني في ١٩٩١/١٩٩٠، وكان أدنى معدل لها هو مبلغ ٩٢١ ٣٦ مليون جنيه في ١٩٩٥/١٩٩٤. وأثناء هذه الفترة، بلغت معونة (مشاريع) التعاون التقني ٩١ مليون جنيه تقريبا، أي حوالي ٣٠ في المائة من المجموع. وكانت البلدان المستفيدة الرئيسية هي انتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر سليمان ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وسيشيل وغرينادا وفانواتو وفيجي وكريباتي وموريشيوس. كما تقدم المملكة المتحدة مساهمات كبيرة الى البلدان الجزرية النامية في صورة معونة متعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق الاتحاد الأوروبي.

حاء - فنزويلا

٤١ - تجرى البرامج التعاونية التي وضعتها فنزويلا لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بعدة طرق، منها برنامج التعاون في مجال الطاقة (اتفاق سان خوسيه)، والبرامج الثنائية، والصندوق الخاص لمنطقة البحر الكاريبي، وغيرها من الترتيبات المتعددة الأطراف مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومصرف أمريكا

الوسطى للتكامل الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق تمويل الصادرات. وبالإضافة الى ذلك، صرف صندوق الاستثمار لفنزويلا مبلغا إجماليه حوالي ٢,٥ مليون دولار في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٩٥، من أجل تمويل الأنشطة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٢ - ووفقا لبرنامج التعاون في مجال الطاقة (اتفاق سان خوسيه)، الذي بدأ في عام ١٩٨٠، تورد فنزويلا ٨٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام يوميا إلى ١١ بلدا من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، بما في ذلك أربعة بلدان من البلدان الجزرية النامية (بربادوس، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي)، بتخفيض في أسعار المشتريات يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. واستخدمت البلدان المستفيدة مبلغا مقداره حوالي ١,٣ مليون دولار من هذه التسهيلات لتمويل ١٤٢ مشروعا إنمائيا وفر لها الصندوق الاستثماري لفنزويلا الائتمان طويل الأجل. وتسمح الآلية الجديدة التي وافق عليها الصندوق الاستثماري لفنزويلا باستخدام هذه التسهيلات لمشتريات القطاع الخاص. أما الصندوق الخاص لمنطقة البحر الكاريبي المنشأ في عام ١٩٧٩، فيوفر المساعدة التقنية للبلدان والأقاليم في منطقة البحر الكاريبي. وتتخذ نسبة ١٥ في المائة من هذه المساعدة شكل منح، وتستخدم النسبة المتبقية لائتمان لا تتجاوز مدته ١٥ عاما بأسعار فائدة لا تتجاوز ٢ في المائة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، سيكون الصندوق قد صرف مبلغ ١٣,٣ مليون دولار. ويتفاوض صندوق تمويل الصادرات بشأن تجديد الاعتمادات لترينيداد وتوباغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا وغرينادا. وبالإضافة الى ذلك، استخدمت بربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا الاعتمادات التي أنشئت في إطار المؤسسة المالية لمنطقة الأنديز من أجل تشجيع التجارة بين البلدان الأعضاء فيها (إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وفنزويلا، وكولومبيا) وبلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

رابعا - المعلومات الواردة من المنظمات الدولية

ألف - هيئات وبرامج الأمم المتحدة

١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

٤٣ - قامت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، استجابة للقرار ٤٩/١٠٠، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تنظيم اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالقضايا التجارية المتعلقة بالبلدان الجزرية النامية، الذي اجتمع في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أثناء الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة. وأعدت تقريرا عن الاجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/50/422 و Add.1) للدورة الخمسين للجمعية العامة. وبغية مساعدة لجنة التنمية المستدامة في الاضطلاع باستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، أعدت الإدارة ثلاثة تقارير عن التنمية السياحية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وموارد الطاقة في هذه الدول وأنشطة المانحين الحالية لدعم

تنميتها المستدامة. كما قامت بتنسيق إعداد تقارير عن الاتصالات في هذه الدول وعن إدارة الكوارث الطبيعية فيها.

٤٤ - وتضمنت الاجراءات الأخرى المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية، إنشاء وحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية داخل الإدارة من أجل الاضطلاع بالمهام الواردة في الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل وإعداد تقرير عن مصادر مختارة لتمويل المشاريع البيئية يمكن للدول الجزرية الصغيرة النامية الالتجاء اليها.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٥ - تضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن طريق شعبة البيئة والتنمية التابعة لها، بعدة أنشطة تولي اهتماما خاصا لمواضيع ذات أهمية بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، يتم وضع معايير بشأن تطبيق اتفاقية التنوع البيولوجي على البيئات البحرية وذلك في إطار مقترح بشأن استراتيجيات حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. ويشمل هذا العمل، بصورة متكاملة، قضايا تتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومستجمعات المياه، وتطبيق برنامج العمل العالمي من أجل حماية البيئات البحرية على الأنشطة في المناطق الداخلية، والاجراءات المحددة للتخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ. ويلبي هذا النوع من النهج الحاجة الى حماية النظم الايكولوجية الهشة، مثل تلك الموجودة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، ويستجيب الى عدة فصول من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالاضافة الى ذلك، تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها من أجل تنفيذ اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبتصريفها، بشكل مباشر مع أمانة الاتفاقية من أجل إنشاء إطار إقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا في مجال إدارة النفايات والحد من كميتها.

٣ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٦ - كلفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عن طريق مركز العمليات في منطقة المحيط الهادئ التابع لها، بعض الخبراء الاستشاريين بإجراء دراسات للبلدان الجزرية النامية في المحيط الهادئ وقدمت لها خدمات استشارية. وحاليا يوجد لدى مركز العمليات في منطقة المحيط الهادئ التابع للجنة تسعة مستشارين يغطون مجالات متنوعة مثل الإدارة الاقتصادية والمالية، والتنمية والتخطيط الاستراتيجي، والتخطيط المادي، والتنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والمرأة في مجال التنمية، والتجارة والاستثمار، وتنمية الموانئ والمرافئ. وقد ارتفع عدد البعثات الاستشارية التي أوفدها مركز العمليات الى البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من ٨٠ في عام ١٩٩٤ الى ١٠٦ في عام ١٩٩٥. وتبذل حاليا جهود من أجل تجهيز المركز باثنين من المستشارين الإضافيين لكي يعمل أحدهما في مجال تقدير وتقييم المشاريع،

والآخر في مجال المستوطنات البشرية/التخطيط المادي. ويندرج هذان المجالان ضمن المجالات ذات الأولوية التي حددتها البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٤٧ - وبالاضافة الى الأنشطة التي يضطلع بها مركز العمليات اتخذت أمانة اللجنة (بانكوك) عددا من الاجراءات لصالح البلدان الجزرية النامية. وتشمل هذه الاجراءات، في جملة أمور، ما يلي: مشروع بشأن تعزيز القدرات الوطنية على تصدير المنتجات الغذائية المجهزة من ستة بلدان من البلدان الجزرية النامية، بما فيها أربعة بلدان من أقل البلدان نموا (جزر سليمان، وساموا، وفانواتو، وملديف)، وقد دخل المشروع مرحلة التنفيذ؛ وتقديم المساعدة التقنية الى بابوا غينيا الجديدة وفيجي في مجال المعلومات التجارية؛ وحلقة دراسية دون اقليمية عن مسائل تتصل بالسياسات التجارية من أجل زيادة إدراك واضعي السياسات في البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ للتطورات الأخيرة في البيئة التجارية الدولية، وبخاصة آثار اتفاقات جولة أوروغواي على هذه البلدان؛ وتقديم خدمات استشارية لفيجي بشأن امكانيات التصدير لديها؛ وتقديم خدمات استشارية لفانواتو بشأن انضمامها الى منظمة التجارة العالمية، وإلى تونغا، وفانواتو، وفيجي، وكاليدونيا الجديدة، وملديف بشأن إطار تشجيع الكفاءات على الصعيد الجزئي عند الاضطلاع بأعمال التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، أصدرت عدة دراسات تتناول مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٤ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٤٨ - كلفت الجمعية العامة، في عدد من قراراتها المتخذة خلال العشرين سنة الماضية، أمانة الأونكتاد برصد المشاكل الخاصة بالبلدان الجزرية النامية، ولا سيما تلك المتعلقة بآثار صغر حجمها وبُعدها، وتحليل هذه المشاكل وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إليها. وقد نُظم عمل الأونكتاد أساسا عن طريق اجتماعات أفرقة الخبراء وإجراء دراسات خاصة بشأن مواضيع ذات أهمية بالنسبة للبلدان الجزرية النامية.

٤٩ - وتضمنت الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد لتنفيذ القرار ١٠٠/٤٩ المجالات الثلاث التالية: (أ) تنظيم اجتماع لفريق رفيع المستوى بشأن البلدان الجزرية النامية؛ و (ب) إجراء بحث وتحليل بشأن المشاكل والاحتياجات الخاصة بهذه البلدان، بما في ذلك دعم أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ و (ج) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية إلى البلدان الجزرية النامية.

(أ) الفريق الرفيع المستوى

٥٠ - كما ورد في الفقرة ٢ أعلاه، عقد اجتماع لفريق رفيع المستوى بشأن البلدان الجزرية النامية في نيويورك في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقدم تقرير الفريق في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة. وأعدت أمانة الأونكتاد الوثائق التالية من أجل تسهيل مداولات الفريق:

- ورقة موضوع بعنوان "تحديات التنمية التي تواجه البلدان الجزرية النامية: القضايا الأساسية والآفاق المرتقبة في سياق تحرير وعولمة التجارة"[٢]؛

- ورقتان إقليميتان: "قضايا التجارة وآفاق التنمية في البلدان الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي" من إعداد دنس بانتين[٣]، و "قضايا التجارة وآفاق التنمية في البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ" من إعداد بيتر أوسبورن[٤].

(ب) البحث والتحليل

٥١ - يعد الأونكتاد منشورا بعنوان "البلدان الجزرية النامية: قضايا التجارة والتنمية الاقتصادية المستدامة". ويتضمن هذا المجلد، الذي سيصدر في عام ١٩٩٦، عشرة فصول تتناول الأداء الاقتصادي، والعوائق والميزات المحددة، وتأثير تحرير وعولمة التجارة على الاقتصادات الجزرية النامية، وخيارات التنمية في مجالي السلع والخدمات، والتعاون الإقليمي من أجل تنمية التجارة في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ، والتعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد لصالح البلدان الجزرية النامية. وسيتضمن أيضا مرفقا احصائيا.

٥٢ - وتتطلب ولاية الأونكتاد العالمية أيضا تقديم الدعم لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينطوي هذا الدور، كما هو وارد في الفقرة ١٢٧ من برنامج العمل، على إجراء "البحث والتحليل اللازمين لاستكمال أعمال إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة". ويمثل فصلان من فصول الوثيقة المذكورة أعلاه رد الأونكتاد على توصية واردة في الفقرة ٩٩ من برنامج عمل بربادوس التي طُلب فيها "إجراء دراسة عما يترتب على تحرير التجارة وعولمتها من أثر على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية". وورد بيان موجز عن أعمال الأونكتاد بشأن هذا الموضوع في ورقة الموضوع التي قُدمت إلى الفريق الرفيع المستوى في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وتتصدى الأعمال الأخرى في هذا الصدد للشواغل المتعلقة بالبيئة من أجل كفالة أن تكون جميع القرارات الاقتصادية المتخذة في البلدان الجزرية النامية ملائمة للبيئة.

٥٣ - ويتولى الأونكتاد أيضا، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، إدارة العمل المتعلق بالنقل البحري في إطار تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وقدم الأونكتاد، بصفته هذه، إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة (نيسان/أبريل ١٩٩٦) تقرير الأمين العام المعنون "النقل البحري في الدول الجزرية الصغيرة النامية"[٥].

٥٤ - واستجابة إلى طلب من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بربادوس، يعكف الأونكتاد على إعداد منهجية من أجل إجراء دراسة رائدة عن قياس مواطن الضعف الاقتصادية في البلدان الجزرية النامية. ويأتي هذا العمل في أعقاب دراسة أولية قام بها الأونكتاد في عام ١٩٩٢[٦]، ويجرى كمساهمة في العمل المستقبلي على مستوى منسق بشأن وضع مؤشر وفقا لما جاء في برنامج عمل بربادوس في الفقرتين ١١٣ و ١١٤ ("مؤشرات مواطن الضعف").

(ج) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

٥٥ - وفقا لتوصية قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، يعد الأونكتاد ثلاثة مشاريع إقليمية للتعاون التقني في مجال السياسات المتعلقة بالتجارة في منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة المحيط الأطلسي/الهندي، ومنطقة المحيط الهادئ. وترمي هذه المشاريع إلى تزويد هذه المناطق بقدرات الأونكتاد ذات الصلة لمساعدة البلدان الجزرية النامية في سياق تحرير التجارة وعولمتها الناجم عن جولة أوروغواي، والذي ينطوي على تحديات كبيرة بالنسبة لمعظم هذه البلدان.

٥٦ - ويشارك الأونكتاد أيضا في مشروع مشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة التقنية لحكومة هايتي في مجال السياسات التجارية وسياسات الاستثمار.

٥٧ - وفي إطار مشروع "التدريب من أجل التجارة" الذي وضعه الأونكتاد، أجريت أنشطة التدريب التالية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥:

- عقدت حلقة دراسة تدريبية عن التجارة والتنمية في سان كيتس ونيفيس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من أجل بلدان منطقة منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛

- عقدت حلقة دراسية تدريبية عن الإطار الجديد للتجارة المتعددة الأطراف وآثاره على بلدان الجماعة الكاريبية وذلك في سان فنسنت وجزر غرينادين في آذار/مارس ١٩٩٥ من أجل بلدان منطقة منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛

- عقدت حلقة دراسية تدريبية عن إدارة المخاطر في مجال تجارة السلع الأساسية وذلك في فيجي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ من أجل بلدان منطقة المحيط الهادئ التابعة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛

- عقدت حلقة دراسية تدريبية عن الإطار الجديد للتجارة المتعددة الأطراف وآثاره على البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ، وذلك في فيجي في أيار/مايو ١٩٩٦، من أجل بلدان منطقة المحيط الهادئ التابعة لمجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛

- عقدت حلقة دراسية تدريبية عن السياسة التجارية الوطنية في إطار التجارة المتعددة الأطراف، في الرأس الأخضر في تموز/يوليه ١٩٩٦، من أجل ثلاثة بلدان بما فيها الرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي.

٥٨ - وترتبط الأنشطة المحددة الأخرى التي تستفيد منها البلدان الجزرية النامية بالمجالات التالية من التعاون التقني أو برامج البحث التي يضطلع بها الأونكتاد: سياسات المنافسة؛ ونظام الأفضليات المعمم وغيره من قوانين التجارة؛ وتنمية التجارة في مجال الخدمات؛ والنظام الآلي لإدخال البيانات الجمركية ومراقبتها وإدارتها؛ وكفاءة التجارة (شبكة مراكز التجارة العالمية)؛ والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية؛ والتجارة والبيئة؛ وتنمية مباشرة الأعمال الحرة؛ وبرنامج تدريب الموارد البشرية في مجال إدارة النقل البحري TRAINMAR.

٥ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٥٩ - تركز معظم البلدان الجزرية النامية على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الموارد الطبيعية، وتنمية الموارد البشرية، وتخفيف حدة الفقر، والتنمية الادارية، وخاصة في القطاع العام. وتجرى الأنشطة في إطار البرامج القطرية لكل بلد بالإضافة إلى البرامج دون الإقليمية والإقليمية.

٦٠ - وفي منطقة البحر الكاريبي، يستفيد أعضاء منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي والأعضاء المنتسبون لها من البرنامج الخامس المتعدد الجزر (١٩٩٢-١٩٩٦) لشرق منطقة البحر الكاريبي، الذي يركز على التنمية الإدارية، وحماية البيئة، وإدارة الموارد الطبيعية، والتخفيف من الفقر (٤ مليون دولار). كما قام المكون الكاريبي في البرنامج الإقليمي الرابع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقديم مساعدة تقنية مقدارها ٧ ملايين دولار لبلدان الجماعة الكاريبية.

٦١ - وفي منطقة المحيط الهادئ، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوكالات الرئيسية في إعداد التحليل الأولي لحالة التنمية البشرية المستدامة في البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. وتتعلق ثلاثة برامج يقوم فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور نشط بالمجالات التالية: (أ) التعليم الأساسي والمهارات الحياتية (من أجل تحسين نوعية التعليم الابتدائي)؛ و (ب) الادارة والإصلاحات المالية والنقدية والتحسين الاحصائي (الذي يشمل المشورة التقنية والتدريب في مجالات مثل الادارة الفعالة لنفقات الحكومة، والتحصيل الفعال للايرادات الحكومية، والإشراف الفعال على المصارف التجارية، وتحسين عملية تصنيف ميزان المدفوعات وإحصائيات الحسابات الوطنية وتحليلها؛ و (ج) الحد من الكوارث (من أجل تخفيف حدة آثار الكوارث الطبيعية عن طريق تنمية الموارد البشرية والقدرة المؤسسية اللازمة للحد من آثارها).

٦٢ - ويحظى مجالان من مجالات برنامج عمل بربادوس باهتمام خاص من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وهما: إنشاء شبكة تعاونية للمعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تسهيل إمكانية وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى المعلومات البيئية الهامة؛ وتنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل الحد من القيود التي تحد من بناء القدرات المتعلقة بالفصول الرئيسية من برنامج العمل.

باء - الوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٦٣ - أنشأت منظمة الأغذية والزراعة مكاتب دون إقليمية في جنوب المحيط الهادئ (ساموا) ومنطقة البحر الكاريبي (بربادوس) من أجل الاستجابة بشكل أفضل إلى احتياجات البلدان الجزرية النامية. وعلاوة على ذلك، تقوم منظمة الأغذية والزراعة حاليا بوضع برامج عمل دون إقليمية بشأن التنمية المستدامة في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك من أجل هاتين المنطقتين دون الإقليميتين. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية من هذه البرامج في استعراض الجهود المستمرة ذات الصلة التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الشركاء في التنمية من أجل تحديد الثغرات الموجودة والمجالات التي تحتاج إلى التكملة، وتحديد مجالات المشاركة في المستقبل التي تتفادى التداخل بين المبادرات والتي يمكنها المساهمة بفعالية في التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. وستعقد مشاورات تقنية في كل من المنطقتين دون الإقليميتين من أجل تشجيع المناقشة والتوصل إلى اتفاق بشأن الاحتياجات المشتركة في مجالات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك.

٦٤ - وقد أيدت لجنة مصائد الأسماك، التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، في آذار/مارس ١٩٩٥ إنشاء برنامج مساعدة تقنية في مجال مصائد الأسماك من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، يركّز على المجالات ذات الأولوية التالية كما حددتها البلدان: تعزيز المؤسسات وبناء القدرات؛ وحفظ مصائد الأسماك وإدارتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ وتحسين الإدارة والتسويق اللاحقين للصيد؛ والسلامة في البحر؛ وتعزيز الدور الاقتصادي لصناعة مصائد الأسماك الوطنية؛ وتربية المائيات وحفظ مصائد الأسماك في المياه الداخلية وإدارتها. وتشمل الأنشطة الأخرى لصالح البلدان الجزرية النامية، في جملة أمور، القضاء على الأمراض العابرة للحدود؛ وإصلاح الهياكل الأساسية الزراعية وحالة المحاصيل والماشية بعد الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي؛ وتنسيق القواعد المتعلقة بمبيدات الآفات في منطقة البحر الكاريبي؛ والتدريب على نظم الزراعة من أجل التنمية الريفية في بابوا غينيا الجديدة وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وساموا الغربية وفانواتو وفيجي؛ ووضع استراتيجيات دون إقليمية بشأن حفظ التربة وإصلاح البيئات العازلة.

٢ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٦٥ - تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن طريق مختبر البيئة البحرية التابع لها، بتكثيف أنشطتها في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشترك الوكالة في برامج رصد رائدة (باستخدام الشعب المرجانية كسجلات للتسلسل التاريخي لوجود الملوثات الدقيقة)، كما تشترك في بناء القدرات وأنشطة ضمان الجودة في الدول الجزرية الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي وشرق أفريقيا. وتقدم الوكالة الدعم للدراسات المتعلقة بالطرائق النظائرية والنووية لدراسة الأحوال التي كانت سائدة في الماضي (المناخ، ومستوى البحر، والتلوث) ولتقديم مقاييس زمنية لتطور الجزر الصغيرة. وتعمل الوكالة بنشاط، بالتعاون مع وكالات أخرى، في إطار

مشروع البرنامج الدولي لمراقبة بلح البحر، الذي وضع لتقييم التوزيع العالمي للملوثات العضوية الكلورية المستمرة. وبالتعاون الوثيق مع المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنشئ فريق عامل مشترك معني بالنقل المأمون للوقود النووي المشعع عن طريق البحر، من أجل النظر في جميع الأنشطة التي تقع فيها مسؤوليات نقل المواد النووية على عاتق منظمتين أو أكثر. وأوصى الفريق باعتماد مشروع مدونة لممارسات النقل المأمون للوقود المشعع، والبلوتونيوم، والنفايات عالية الإشعاع على متن السفن.

٦٦ - وتتضمن الأنشطة الأخرى التي تستجيب إلى الشواغل التي كثيرا ما تُعرب عنها البلدان الجزرية النامية، وضع مدونة للممارسات في مجال نقل النفايات المشعة عبر الحدود؛ والأعمال المستمرة الرامية إلى إبرام اتفاقية عن السلامة في إدارة النفايات المشعة.

٣ - منظمة الطيران المدني الدولي

٦٧ - واصلت منظمة الطيران المدني الدولي، اعترافا منها بالأهمية الكبيرة لكفاية وكفاءة خدمات الطيران بالنسبة للبلدان الجزرية النامية، بذل جهود ترمي إلى تعزيز الخدمات والمرافق في هذا المجال، مع إيلاء اهتمام خاص إلى حماية البيئة، والسلامة، والحلول المبتكرة والفعالة من حيث الطاقة وقليلة التكلفة في مجال النقل. وشاركت منظمة الطيران المدني الدولي أيضا بنشاط في تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك عن طريق تشجيع التوحيد بين خدمات شركات الطيران الوطنية. وفي إطار أنشطة التعاون التقني للمنظمة، قُدمت المساعدة في مجالات مثل التدريب في مختلف مجالات الطيران المدني (جزر البهاما وملديف)؛ ووضع خطط رئيسية لتنمية مرافق الطيران المدني (الرأس الأخضر)؛ ووضع تشريع في مجال الطيران المدني (فيجي وهايتي)؛ ووضع كتب دليل إعلامية في مجال الطيران (سان تومي وبرينسيبي)؛ وإعداد المواصفات وتقييم العطاءات لتنمية المطارات (ترينيداد وتوباغو). وفي فيجي، ساعدت المنظمة في وضع مشروع يرمي إلى رفع مستوى مركز الطيران المدني، بما في ذلك إدخال مفهوم برنامج TRAINAIR للتدريب الجوي التابع للمنظمة وفتح باب العضوية فيه.

٤ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٦٨ - يستمر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إيلاء أهمية متزايدة لاحتياجات البلدان النامية، بما فيها البلدان الجزرية النامية. ويقدم الصندوق التمويل لمشاريع وبرامج وضعت خصيصا لدعم نظم إنتاج الأغذية وتعزيز السياسات والمؤسسات ذات الصلة في إطار الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. ويولي الصندوق اهتماما خاصا، في جملة أمور، للحاجة إلى زيادة الانتاج الغذائي في أفقر البلدان التي تعاني من نقص الأغذية؛ وإمكانات زيادة الانتاج الزراعي في البلدان الأعضاء النامية الأخرى؛ وأهمية زيادة المستويات التغذوية لأفقر قطاعات سكان البلدان الجزرية الصغيرة النامية، ومعظمها بلدان منخفضة الدخل وتعاني من نقص الأغذية. وفي الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٥، قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ٥٩,٠٩ مليون دولار بشكل قروض و ٠,١٨ مليون دولار بشكل منح لتمويل عدد من المشاريع الإنمائية في البلدان الجزرية

النامية. وفي عام ١٩٩٤، ساعد قرض مقداره ٣,٥ مليون دولار إلى جزر القمر في تمويل مشروع من أجل دعم المبادرات الشعبية الاقتصادية، كما قُدم قرض قيمته ٢,٩٢ دولار في عام ١٩٩٥ إلى ملديف من أجل تمويل تنمية الجزر المرجانية الجنوبية. وتشمل المشاريع المقرر الموافقه عليها في عام ١٩٩٦ قرضين لتنمية المشاريع الريفية في دومينيكا وسانت لوسيا تبلغ قيمتهما ٢,٦ مليون دولار و ٢,٢ مليون دولار على التتالي.

٥ - منظمة العمل الدولية

٦٩ - بلغت المساعدة في مجال التعاون التقني المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية في عام ١٩٩٥ ما مقداره ١٠,٥ مليون دولار، أي حوالي ٩,٨ في المائة من نفقات منظمة العمل الدولية على الأنشطة التنفيذية في ذلك العام. غير أن ما يربو على نصف هذه المساعدة قُدم إلى أربعة بلدان هي إندونيسيا وسري لانكا والفلبين ومدغشقر. وانخفضت حصة المشاريع في البلدان الجزرية النامية من مجموع قيمة المشاريع الجديدة الموافق عليها، من ١٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٥. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى التغيرات في تمويل الأمم المتحدة، التي اتسمت بالانتقال من العمليات القائمة على مشاريع إلى نهج برنامجي. وتشمل الخدمات التقنية المقدمة إلى البلدان الجزرية النامية مجالات مثل العمالة والموارد البشرية وتنمية المشاريع. وطلب عدد من البلدان الجزرية النامية الحصول على دعم منظمة العمل الدولية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات تقشف في إطار برامج التكيف الهيكلي. وبالاضافة إلى ذلك، ازداد الاهتمام بالمسائل المرتبطة بالعلاقات الصناعية وظروف العمل، فضلا عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والحاجة إلى تعزيز القدرات الوطنية واستدامة المشاريع بوجه عام. وكانت البلدان الرئيسية المستفيدة من المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية إلى البلدان الجزرية النامية هي إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وترينيداد وتوباغو، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، والرأس الأخضر، وسري لانكا، والفلبين، وفيجي، ومدغشقر، وملديف. وتمت الموافقة أيضا في عام ١٩٩٥، على مشاريع جديدة كبيرة الحجم في سان تومي وبرينسيبي وهايتي.

٦ - المنظمة البحرية الدولية

٧٠ - تسعى المنظمة البحرية الدولية حاليا إلى الحصول على الدعم المالي اللازم لإعادة إنشاء وظيفة المستشار المعني بالسلامة البحرية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، من أجل مساعدة البلدان والأقاليم الجزرية في المنطقة في إنشاء إدارات بحرية، ووضع تشريعات وقواعد وطنية لتنظيم النقل البحري، وتنفيذ البرامج الوطنية في مجال السلامة، واختبار البحارة. كما تواصل المنظمة أنشطتها في إطار مبادرة منطقة البحر الكاريبي الكبرى المتعلقة بالنفايات الناجمة عن السفن، التي تتخذ شكل برنامج تبلغ قيمته ٥,٥ مليون دولار بدأ في عام ١٩٩٣ من أجل مساعدة البلدان والأقاليم الجزرية في منطقة البحر الكاريبي على التصديق على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن وتنفيذها. وقُدمت المساعدة إلى البلدان الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي في مجال وضع خطط الطوارئ الوطنية والإقليمية لمراقبة التلوث

البحري الناجم عن السفن ومكافحته. وبغية توفير المزيد من المساعدة لهذه البلدان والأقاليم، أنشأت المنظمة البحرية الدولية في كوراساو المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب لحالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري، بدعم من هولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٧١ - وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، تقدم المنظمة، عن طريق البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، خدمات استشارية إلى البلدان الجزرية النامية في المنطقة من أجل وضع استراتيجية إقليمية لحماية البيئة البحرية. وتشمل المجالات الرئيسية في هذا الصدد، في جملة أمور، الاستجابات الطارئة للتلوث البحري، والتخلص من النفايات في البحر، والبيئة في مصبات الأنهار في الموانئ والسواحل، وجمع المعلومات الأساسية، وتحديد مشاكل التلوث وتقييمها، فضلا عن الجوانب القانونية والمؤسسية. وعلاوة على ذلك، أرسلت بعثة إلى جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٩٥ من أجل تقييم قدرات مؤسسات التدريب البحري في المنطقة واحتياجاتها، وتقديم المشورة إليها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية الدولية بشأن معايير تدريب البحارة وإجازتهم ومراقبتهم (لعام ١٩٧٨). كما أجرت المنظمة سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن تسهيل حركة المرور البحرية لمساعدة البلدان الجزرية النامية في جنوب المحيط الهادئ في التنفيذ الفعال لاتفاقية المنظمة البحرية الدولية المتعلقة بهذا الموضوع (الاتفاقية المتعلقة بتسهيل تقديم الوثائق في الموانئ لعام ١٩٦٥). وركزت الحلقات الدراسية بصورة خاصة على إنشاء لجان وطنية لهذه الاتفاقية واستخدام التبادل الالكتروني للبيانات من أجل تحسين وتوحيد الممارسات والإجراءات المتعلقة بدخول السفن إلى الموانئ في المنطقة وبقائها فيها ومغادرتها لها.

٧ - صندوق النقد الدولي

٧٢ - بحلول نهاية عام ١٩٩٥، بلغ مجموع الاستخدام الجاري لموارد صندوق النقد الدولي من جانب البلدان الجزرية النامية من جميع المرافق ١,٣٢ من بلايين حقوق السحب الخاصة (أو ١,٩٧ بليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك وافق الصندوق على ترتيب مدته ثلاث سنوات في إطار مرفق الصندوق الموسع للفلبين بمبلغ ٤٧٤,٥ من ملايين حقوق السحب الخاصة، دفع منها ٣٦,٥ من ملايين حقوق السحب الخاصة حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتمت الموافقة على ترتيبات السحب الاحتياطي لهايتي (٢٠ من ملايين حقوق السحب الخاصة) وبابوا غينيا الجديدة (٧١,٤٨ من ملايين حقوق السحب الخاصة). وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغت المدفوعات في إطار هذه الترتيبات ١٦,٤ و ٣٣,٣٤ من ملايين حقوق السحب الخاصة لهذين البلدين على التتالي.

٧٣ - وقدم صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية أيضا الى عدد من البلدان الجزرية النامية. ومن الجدير بالاهتمام إنشاء مركز المساعدة التقنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ في فيجي، في عام ١٩٩٣، وذلك في إطار مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي. ويوجد في المركز ثلاثة خبراء تقنيين من الصندوق لتقديم المساعدة التقنية لعدد من البلدان الجزرية النامية في المنطقة في مجالات مثل إدارة الضرائب، وتخطيط الميزانية، ومراقبة المصارف، والحسابات الوطنية.

٨ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

٧٤ - في عام ١٩٩٥، باشر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بمشروع رائد بشأن الوصول الى مرافق الاتصالات عن بعد في منطقة البحر الكاريبي. وحظي هذا المشروع، الذي يعتبر أداة اختبار لإنشاء شبكة المعلومات الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة في المستقبل، بدعم من عدة منظمات دولية أخرى. واستعدادا لهذا المشروع الرائد، أجريت دراسات تقييم للاتصالات والاحتياجات في العديد من البلدان الجزرية النامية في منطقة البحر الكاريبي، بما فيها بربادوس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا. وبالإضافة الى ذلك، أرسلت بعثة تمثل اليونسكو والمجلس الدولي للمعلومات العلمية والتقنية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الى الميدان في شباط/فبراير ١٩٩٥ من أجل تقييم التطورات الأخيرة ومدى التزام المنظمات الوطنية والإقليمية المعنية، ووضع الخطط النهائية للمشروع الرائد. وأشارت النتائج التي توصلت اليها البعثة الى وجود وعي متزايد فيما يتعلق بالاتصالات عن بعد، ولا سيما شبكة الانترنت، في المنطقة. وتشمل الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الاتحاد لصالح البلدان الجزرية النامية، التعاون مع منتدى جنوب المحيط الهادئ من أجل عقد حلقات عمل وحلقات دراسية للبلدان الجزرية النامية في المنطقة، والتعاون مع وكالة أنباء منطقة البحر الكاريبي (CANA)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو من أجل إنشاء شبكة إقليمية للأنباء عن طريق السواتل، والمساعدة في المسائل المتعلقة بالاتصالات في حالات الكوارث. وعلاوة على ذلك، يعد الاتحاد للاضطلاع بدراسات رائدة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية الريفية في عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي.

٩ - الاتحاد البريدي العالمي

٧٥ - يقدم الاتحاد البريدي العالمي، في إطار موارده المحدودة، المساعدة الى عدد من البلدان الجزرية النامية في مجالات مثل الدعم القطاعي والبرنامجي؛ وإعادة تنظيم الخدمات البريدية؛ والتشريع في مجال البريد؛ والتدريب؛ واستعراض الإجراءات التنفيذية؛ وتوفير المعدات المعلوماتية والبريدية. وبالإضافة الى ذلك، عـُين مستشار إقليمي في سانت لوسيا من أجل تقديم المساعدة التقنية الى البلدان النامية في منطقة البحر الكاريبي.

١٠ - المنظمة العالمية للسياحة

٧٦ - تنوي المنظمة العالمية للسياحة تنظيم اجتماع لفريق خبراء معني بتنمية السياحة في الجزر الصغيرة وذلك في نهاية عام ١٩٩٦. ومن المتوقع أن تراعي التوصيات التي سيقدمها هذا الاجتماع المبادئ الرئيسية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وكذلك العناصر الخاصة بالسياحة في الجزر الصغيرة.

١١ - منظمة التجارة العالمية

٧٧ - لا تميز اتفاقات جولة أوروغواي بين "البلدان الجزرية النامية" و "البلدان النامية". غير أن بعض البلدان المتقدمة النمو الأعضاء في منظمة التجارة العالمية اتخذت بعض الإجراءات مؤخرا من أجل أن تقدم منظمة التجارة العالمية المساعدة الى البلدان الجزرية النامية بغية مساعدتها على الانتفاع بالفرص التي تقدمها جولة أوروغواي. فعلى سبيل المثال، قدمت نيوزيلندا منحة مقدارها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار نيوزيلندي الى منظمة التجارة العالمية من أجل إنفاقها على فترة سنتين بالتساوي لمساعدة البلدان الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الامتثال لشروط الإخطارات التي تقدمها ولغيرها من الالتزامات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية. ويمكن استخدام هذه الأموال أيضا لمساعدة البلدان الجزرية النامية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ في عملية انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. كما أنشئ صندوق استئماني نرويجي، في إطار منظمة التجارة العالمية، من أجل توفير المساعدة التقنية المستهدفة الى البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، من أجل تسهيل عملية إدماجها في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وقدم الاتحاد الأوروبي التمويل لثماني حلقات دراسية إقليمية من أجل اطلاع البلدان النامية على نتائج جولة أوروغواي والفرص والفوائد التي يمكن أن تستمدها منها. وسيستفيد عدد من البلدان الجزرية النامية من هذه الحلقات الدراسية.

٧٨ - وينبغي، بشكل عام، أن تستفيد البلدان الجزرية النامية من التخفيضات التعريفية الكبيرة التي أجريت بالنسبة للمنتجات التي تهمها من ناحية التصدير. وعليها أن تستفيد، في الوقت المناسب، من إلغاء القيود المفروضة بموجب الترتيب الخاص بالألياف المتعددة على الصادرات من المنسوجات والملبوسات، ومن الالتزامات التي تم التعهد بها في مجال الزراعة مثل تخفيض تدابير الدعم المحلية المشوهة للتجارة، والحد من إعانات التصدير وتخفيضها. وبالإضافة الى ذلك، تقوم حاليا هيئتان من هيئات منظمة التجارة العالمية، هما لجنة التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نموا التابعة لها، بوضع سياسات يمكن اعتمادها من أجل تعزيز مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في نظام التجارة المتعدد الأطراف.

خامسا - المعلومات الواردة من المنظمات الحكومية الدولية

ألف - أمانة الكمنولث

٧٩ - تولي أمانة الكمنولث أولوية عالية، في مجال التجارة، لمساعدة الحكومات الأعضاء على تقييم آثار اتفاقات جولة أوروغواي وغيرها من التغيرات في نظام التجارة الدولي على اقتصاداتها. وتشمل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال، في جملة أمور، تنظيم حلقة عمل عن المسائل المذكورة أعلاه، بالتعاون مع الجماعة الكاريبية، وإجراء عدد من الدراسات. وفي مجال التمويل، تقدم المشورة وغيرها من أشكال المساعدة بشأن السياسات الاقتصادية وإدارة الديون. وكانت مبادرة الكمنولث للاستثمار الخاص مبادرة رئيسية لمساعدة البلدان الأعضاء، بما فيها البلدان الجزرية النامية، على تقييم مصادر التمويل الخاصة وتوجيه الاستثمار التجاري الطويل الأجل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذه البلدان. وفي مجال البيئة، نظمت حلقة عمل لبلدان الكمنولث في مالطة بالاشتراك مع كبار صانعي السياسات في عدد من البلدان الجزرية النامية. وتشمل الأنشطة الأخرى المضطلع بها لصالح البلدان الجزرية النامية تقديم المساعدة في مجال إدارة الموارد المائية والمناطق الساحلية، وتحديد الموارد البيولوجية، والتدريب على التخفيف من حدة الآثار السلبية المترتبة على الكوارث الطبيعية. كما حظيت تنمية الموارد البشرية باهتمام خاص، وفي هذا الصدد، قدم الدعم لتنمية هيئات التدريس ووضع برامج إقليمية متخصصة للمهارات الإدارية في جامعة الوست إنديز، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وغيرها من المؤسسات الإقليمية للتنمية الإدارية.

باء - مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المصدرة للسكر

٨٠ - تستفيد البلدان الجزرية النامية الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المصدرة للسكر، من المساعدة التقنية الرامية إلى تحسين الأعمال التجارية الزراعية المتعلقة بالسكر وتطوير المنتجات والمنتجات الثانوية المشتقة. وتساعد المجموعة أيضا البلدان الأعضاء في وضع السياسات المتعلقة بالسكر، وتعزيز القدرات في مجالات التسويق الدولي للسكر والاتفاقات الدولية المتعلقة بالسكر. وفي مجال التدريب، من المتوقع عقد حلقة دراسية عن التسويق العالمي للسكر في بورصة نيويورك للعملات الأجنبية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ويتم حاليا الإعداد لعقد حلقة دراسية عن "التدريب من أجل التجارة" بغية رفع مستوى المهارات في مجال تسويق السكر.

جيم - البنك الإسلامي للتنمية

٨١ - وافق البنك الاسلامي للتنمية، في عام ١٩٩٥، على تمويل مشروع في جزر القمر يتعلق بإصلاح وتعزيز نظام توفير الغازات، بمبلغ مقداره ٠٠٠ ٨٦١ دولار، ومشروعين في ملديف هما: مدرسة ثانوية إقليمية (٢,٣٢٣ مليون دولار) وأربع مستشفيات إقليمية (٣,٥٨٥ مليون دولار). ويعتبر كل من جزر القمر وملديف من أقل البلدان نموا وهما من أعضاء البنك. وتم تمويل هذه المشاريع في إطار برنامج معنون

"الحساب الخاص للبلدان الأعضاء الأقل نموا"، يوفر قروضا تساهلية جدا تتراوح مدتها بين ٢٥ و ٣٠ عاما، تشمل فترة سماح مدتها ١٠ سنوات، ورسوم خدمة بنسبة ٠,٧٥ في المائة سنويا.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18، والتصويبات) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) UNCTAD/LLDC/IDC/2.

(٣) UNCTAD/LLDC/IDC/Misc.1.

(٤) UNCTAD/LLDC/IDC/Misc.2.

(٥) E/CN.17/1996/20/Add.4.

(٦) "دراسة أولية عن وضع فهرس لتصنيف البلدان حسب درجة ضعفها الاقتصادي".